تأهيل قناة «لنجا» بمدينة الحوطة بـ(70) مليون

«الميثاق» - لحج - وحيد الشاطري

قال المهندس عيدروس عبدالله- استشاري مشروع رصف حي الصمصام بمديرية الحوطة بمحافظة لحج لـ«الميثاق»: إن العمل جارٍ على قدم وساق في الوقت الحالي لاستكمال مشروع الرصف في حي الصمصام وإعادة تأهيل قناة «لنجا» في الجهة الجنوبية لمدينة الحوطة البالغة تكلفتها الاجمالية سبعون مليون ريال بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

مشيراً الى أن العمل الذي تبلغ مدته ثمانية أشهر فقط شمل رصف الحواري والشوارع الداخلية لمنطقة الصمصام، ويتضمن ايضاً إقامة جدران ورصف الأرضية لقناة «لنجا» طولها حوالى (٥٠٠) متر.. منوهاً إلى أن القناة ستحد من حدة فيضانات مياه السيول الموسمية التي يتضرر منها أهالي المنطقة بصورة سنوية.. مطالباً منفذي المشروع بسرعة استكمال ما تبقى منه حسب المواصفات المطلوبة المبرمة في الاتفاقية.

مؤتمر ذمار يشدد على أهمية النزول الميداني إلى الدوائر

عقد فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة ذمار اجتماعاً برئاسة الأخ حسن محمد عبدالرزاق رئيس الفرع وبحضور الأخ محمد أحمد العلواني المسؤول التنظيمي والجماهيري بالمحافظة وأعضاء القيادة، وقد تم في الاجتماع مناقشة آخر المستجدات على الساحة ومنها موضوع الانتخابات النيابية القادمة كاستحقاق دستوري لا يمكن تجاوزه، حيث دار نقاش مستفيض حول المهام التنظيمية المطلوب القيام بها خلال الفترة الحالية والمستقبلية، وشدد الاجتماع على ضرورة تكثيف الجهود والنزول الميداني إلى الدوائر للالتقاء بالمواطنين تنفيذاً للبرنامج المعد من الأمانة العامة للمؤتمر.

قيادات المعارضة تتمسك بإجراء الانتخابات

أكد عدد من رؤساء فروع الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة في عدد من محافظات الجمهورية أن الانتخابات هي حق للشعب ولا يجوز لأي حزب مصادرتها.. وحذروا أحزاب اللقاء المشترك من محاولة إعاقة هذا الاستحقاق الدستوري، منبهين أن عواقب ذلك ستكون وخيمة.. وأكدوا أنهم كأحزاب معارضة متواجدة في الساحة سوف يشاركون بفعالية في الانتخابات القادمة وسيخوضون تنافساً برامجياً.. «الميثاق» أجرت استطلاعاً حول العملية الانتخابية مع عدد من تلك القيادات.. فإلى التفاصيل:

استطلاع/ عارف الشرجبي

□ بداية يقول صالح العواضي- رئيس فرع الحزب القومي الاجتماعي محافظة البيضاء: الانتخابات حق الشعب ومن يسعى إلى تأجيلها فلن يجني غير الحسرة والندم، وانتقد المؤتمر الشعبي العام والتحالف الوطني الديمقراطي بإنجرارهما في الفترة الماضية خلف مزاعم ورغبات قيادات اللقاء المشترك والتي نتج عنها تأجيل الانتخابات في ٢٠٠٩م، وقال: نعلم أن المطالبين بالتأجيل لديهم مشاريع رخيصة ودنسة سواء فك الارتباط أو الفيدرالية أو غيرها وكلها تهدف إلى تمزيق الوطن، وعلينا مواجهة كل تلك المشاريع التآمرية بإجراء الانتخابات في موعدها.. وأكد العواضي أن محافظة البيضاء عانت الكثير أيام التشطير بسبب أعمال التخريب الذي ارتكبته عناصر الاشتراكي ولابد أن نعض على الوحدة والديمقراطية والتعددية بالنواجذ لنقطع دابر المخربين الانفصاليين الذين يحاولون العودة من جديد إلى أعمال الفتن والدمار.

مسئولية

□ فيما الاخ عبده محمد الوصابي - الأمين العام المساعد للجبهة الوطنية الديمقراطية- يقول: لا تراجع عن إجراء الانتخابات النيابية في موعدها ولا يوجد ما يجيز أو يبرر أي اتجاه آخر، وكل تفسيرات اللقاء المشترك ليست إلا محاولة للي عنق الحقيقة تماشياً مع مصالحهم وأهوائهم، الامر الذي يبدو مفضوحاً ولن يفلحوا ما دام الاستحقاق الدستوري حاضراً بوعي وقناعات الشعب اليمني صاحب المصلحة الحقيقية في التعبير عن إرادته الحرة بخياره الديمقراطي ولا يليق تجاهل الشعب أو تجاوز خياراته.

إننا نقف أمام مسؤولية تاريخية ووطنية دستورية نستنفر لها كل طاقاتنا انتصاراً لحق الشعب والوطن بل لقضيته المشروعة والطموحة، ولا خير فينا إذا تقاعسنا عن مهامنا في خدمة وحماية مصالح الامة والوطن وسنقف صفاً واحداً مع الجماهير التي يجب أن نذعن لها.. ليس في المؤتمر الشعبي العام والتحالف الوطني الديمقراطي فحسب، بل جميعاً بلا استثناء.. وباختصار نحن عازمون على الانتصار لحق الشعب في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد ٢٧ ابريل القادم ولا خيار لنا إلا تحمل مسؤولياتنا الوطنية والتاريخية.

> الجبهة الوطنية «صنعاء»:
>
> **تشكيل لجنة الانتخابات وضع حداً للحالمين بتأجيل الانتخابات**
>
> حزب الرابطة «تعز»:
>
> **لجوء المشترك إلى تبني العنف هروب من الهزيمة**

أمام السفارات

□ من جانبه يقول نشوان النصيري- رئيس فرع حزب الجبهة الوطنية الديمقراطية بأمانة العاصمة: لقد جاء قرار تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من القضاة آخر مسمار في نعش التأجيلات للانتخابات هذا الاسلوب الذي عمدت قيادات المشترك على اتباعه للإساءة للنهج الديمقراطي في بلادنا، وأكد أن إجراء الانتخابات في موعدها هو تعبير حقيقي عن احترام إرادة الناخبين أصحاب المصلحة الحقيقية من الانتخابات ومصدر الشرعية للبرلمان.. وأوضح أن قبول المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني بضغوط المشترك للتأجيل في الفترة الماضية كان بدافع الحرص على مشاركة الجميع في الانتخابات لكن عندما تبين سوء نية المشترك ومحاولته إيصال البلد الى فراغ دستوري ومؤسسي كان لابد من الرجوع الى الشعب لاختيار ممثليه في البرلمان عبر صناديق الاقتراع وهو ما سيتم في ٢٧ أبريل المقبل، واستغرب النصيري من تصريحات قيادات المشترك الداعية للفوضى واللجوء الى الشارع الذي لا يستطيع تحريكه، في الوقت الذي نشاهدهم يتسكعون أمام ابواب السفارات والمنظمات الدولية للضغط على الحكومة لتأجيل الانتخابات.. وقال مخاطباً المشترك: إذا كنتم تؤمنون بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة فلماذا لا تجربون شعبيتكم وتحترمون القانون والدستور وإرادة الشعب بدلاً من الذهاب الى الخارج للاستقواء به على الدولة، وطالب كافة أبناء الشعب العمل على فضح أكاذيب وافتراءات ومزاعم المشترك وحث الناخبين على المشاركة الفعالة في هذا الاستحقاق.

> الحزب القومي «البيضاء»:
>
> **بالانتخابات سنهزم المشترك ومشاريع الفيدرالية «وفك الارتباط»**
>
> الأمين المساعد للجبهة:
>
> **علينا استنفار كل الطاقات انتصاراً لحق الشعب**

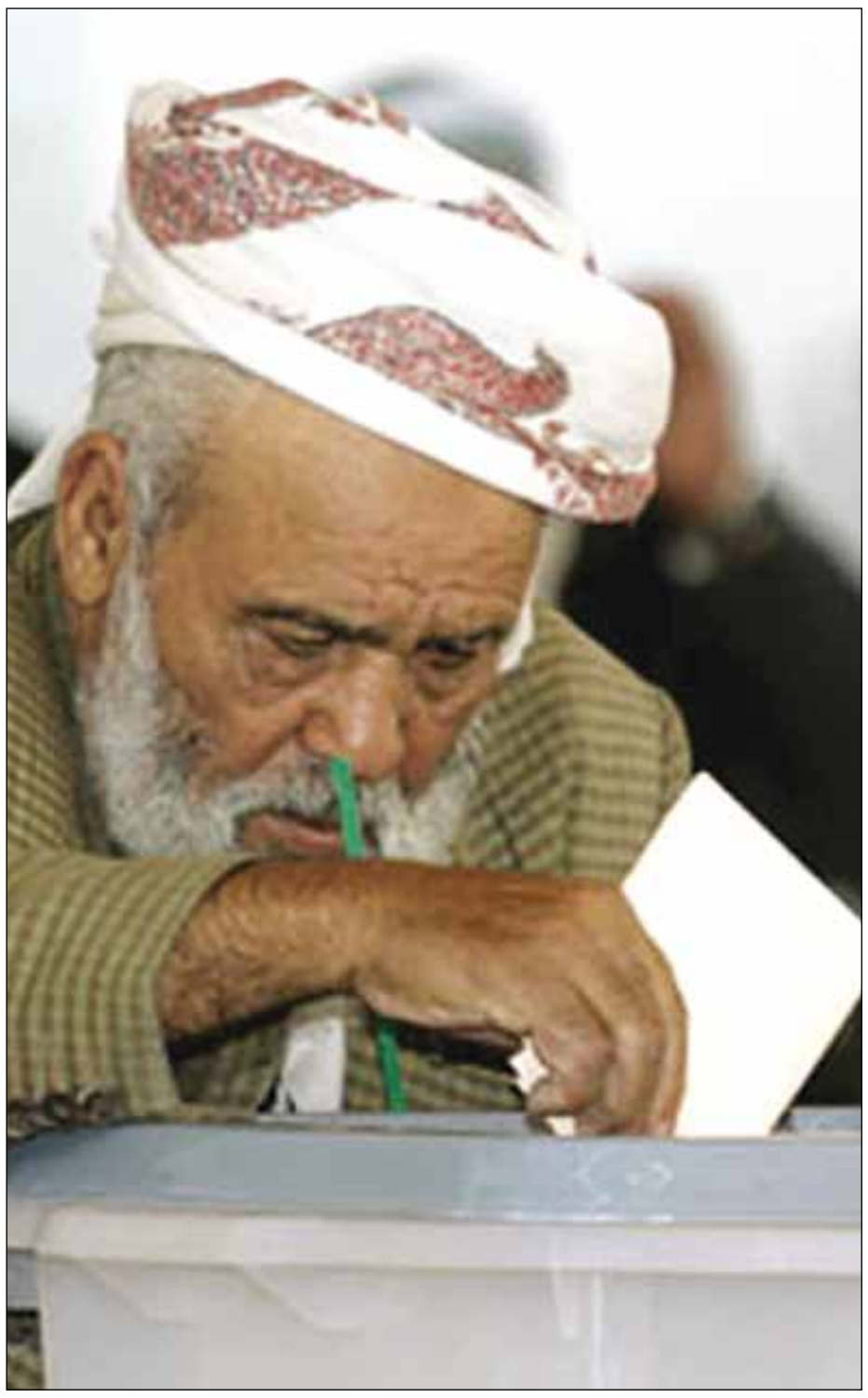

نحر للديمقراطية

□ أما الأخ عبدالله الحسام- رئيس فرع حزب الرابطة اليمنية في محافظة تعز- فقال: إن الانتخابات هي الوسيلة المثلى لحكم الشعب نفسه بنفسه من خلال اختيار ممثليه في البرلمان، أما التأجيل فهو يعد مؤامرة على الديمقراطية، وقال: مانسمعه من تلويح قيادات المشترك بالنزول الى الشارع انما هو كالذي يتعلق بقشة للهروب للأمام من الهزيمة.. مؤكداً ان الشعب قد شب عن الطوق ولن تغره أكاذيب وتلفيقات المشترك الداعية لتعطيل الانتخابات، وسوف يقف لكل تلك المحاولات بالمرصاد وسيلقن أصحابها درساً قاسياً، فلا صوت يعلو فوق صوت الشعب.

دوائر للمرأة

□ أما الأخت أروى محمد هزاع- رئيسة القطاع النسائي في الحزب القومي الاجتماعي فتقول: إن الانتخابات حق للشعب لا تنازل عنه ويجب إجراؤها في موعدها ليكون مجلس النواب هو المعبر عن إرادة الشعب والمرجع لمن يريد الوصول للسلطة، ولفتت إلى ان التنازلات التي حصل عليها المشترك خلال الفترة الماضية أغرته وفتحت شهيته ليجهر ويطالب بتقاسم السلطة والثروة خارج الدستور والقانون.

وثمنت موقف فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الداعم للمرأة، معتبرة ذلك خطوة مهمة لنيل المرأة كامل حقوقها.

> الحزب القومي:
>
> **التنازلات أغرت المشترك للتمسك بالتقاسم**
>
> الجبهة الديمقراطية:
>
> **الانتخابات حدث عظيم والمشترك سيجني الندم**

توعية

□ وبدوره تحدث الأخ محسن الرميسي- رئيس فرع حزب الجبهة الديمقراطية في إب قائلاً: إن الانتخابات حدث عظيم ولابد من إجرائها في موعدها، مؤكداً أن الجبهة سوف تنفذ برامج نزول ميدانية لتوعية الناس وحثهم على المشاركة الفاعلة في الانتخابات النيابية، وقال: إذا ظل المشترك يعمل على تزييف وعي الناس فلن يجني سوى الندم، وان على كل تلك الاحزاب أن تستيقظ قبل أن تخسر كل شيء.

بذاءة «إخونجي»

أحمد الرمعي

كما أن للحوار آدابه وقواعده فإن للاختلاف آدابه أيضاً وكما قيل: «قد اختلف معك في الرأي.. لكنني مستعد لدفع حياتي ثمناً لرأيك».. أما أن يتحول الحوار إلى هرطقات والخلاف إلى بذاءات فهذا ما لا نقبله أبداً.

وأي بذاءة أكبر من تلك التي اطل علينا بها «الإخوانجي» أحمد المقرمي في العدد الأخير من صحيفة «الصحوة» حيث يقول: «أحسب أن السلطة لو أخرجت كل دوابها بل ودواب الأرض لإثارة التراب والغبار..» إلى آخر ما قاله هذا الشتّام الذي اعتقد أنه حينما سولت له نفسه كتابة مثل هذا الكلام ووصف الإنسان الذي كرمه الله بـ«الدابة» لم يكن في وعيه الكامل وإلاّ لكان على الأقل هذّب ألفاظه، ووصف شعبنا اليمني بذلك الوصف العظيم الذي وصفه به رسولنا الكريم..

أما ما قاله حول المهرجانات التي نظمها المؤتمر في المحافظات فقد وصله هو وحزبه الرد من الجماهير اليمنية التي حضرت هذه المهرجانات بالآلاف للانتصار لإرادتها بإصرارها على ممارسة حقها الديمقراطي والسير إلى الانتخابات النيابية غير آبهة بدعوات أصحاب المصالح الضيقة في المشترك الذين نكثوا عهودهم وتراجعوا عما تم الاتفاق عليه مع المؤتمر وآخره يوم ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٠م.

يا هذا إن هذا الشعب العظيم قد شبّ عن الطوق ولم يعد ينطلي عليه خداعكم مرة باسم الحفاظ على الديمقراطية وأخرى باسم محاولة استئثار الحزب الحاكم بالسلطة.

إن ما خطته يد هذا الشخص المأزوم هي الأفعال الصبيانية بعينها والتي تقدم بجلاء الدليل المجاني على طيش بعض «الطالبانيين» من كتبة حزب الإصلاح.

فالذي نعرفه ويعرفه هذا الكويتب وغيره أن قيادات حزبه هم «القماطة» الحقيقيون الذين ما ان تحصل كارثة أو مصيبة لشعب من الشعوب الإسلامية حتى يعتلوا المنابر ويخرجوا إلى الفيافي والقفار رافعين اصواتهم بصيحتهم المعهودة: «الله اكبر» لجمع الأموال و المتاجرة بدماء المسلمين لصالح جيوبهم وليس أعضاء المؤتمر الذين وصفهم بذلك الوصف الذي لا يليق إلاّ به وبحزبه.

لقد ظننا - وبعض الظن اثم - أن قيادات الإصلاح قد تعلمت من دروس الماضي أو على الأقل أن بعضهم قد ثاب إلى رشده ولكن- للأسف الشديد - المقرمي وأمثاله مازالوا في غيهم سادرين يحرفون الحقائق ويختلقون الأكاذيب.

دراسة حديثة:

بقاء اليمن خارج المنظومة الخليجية يفاقم المشاكل بالمنطقة

«الميثاق» - ماجد عبدالحميد:

أكدت دراسة حديثة على ضرورة إدماج اليمن بشكل كامل في مجلس التعاون الخليجي باعتباره المكان الطبيعي لها.

وأن بقاء اليمن خارج المجلس يزيد من تفاقم بؤر المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

مشددةً على ضرورة أن تسعى اليمن إلى تحقيق هذا الاندماج للاستفادة من مزاياه المتمثلة في تحقيق المواطنة الكاملة لليمنيين في السوق الخليجية كونه سيحل كافة الاشكاليات وتزول كافة الصعوبات التي تعيق انتقال العمالة اليمنية الى دول الخليج.

وطالبت الدراسة- التي أعدها الدكتور حميدمحمد اللهبي استاذ مساعد بقسم القانون الدولي بجامعة المستقبل في اليمن،- وحصلت «الميثاق» على نسخة منها- بأن تتحول تصريحات ووعود قادة دول الخليج حول استيعاب العمالة اليمنية في السوق الخليجية وإعطائها الأولوية بعد العمالة الخليجية إلى واقع ملموس يعكس جدية تلك التصريحات على أرض الواقع.

وقالت الدراسة الخاصة بـ«تشريعات العمل المنظمة لانتقال العمالة اليمنية الى دول مجلس التعاون الخليجي والقيود المفروضة عليها»: إن دخول اليمن مع دول الخليج في إطار منظومة قانونية متكاملة تنظم عملية انتقال العمال الى دول الخليج تكفل لهم حقوقهم، أمر يتطلب من دول الخليج إبرام اتفاقيات ثنائية بين اليمن وبين دول الخليج - خاصة السعودية - من شأنها أن تنظم انتقال العمال الى تلك الدول وتحدد الحقوق والمزايا التي يتمتعون بها.

واعتبرت أن تنظيم حركة انتقال اليمنيين للعمل في دول الخليج لا تعتمد على قواعد وأسس قانونية، وإنما على مجرد وعود وتصريحات تتمخض عن لقاءات القيادات العليا اليمنية مع نظرائها في دول الخليج.

مشيرةً الى أن مسألة تأهيل وتدريب الأيدي العاملة اليمنية لتصبح قادرة على الاندماج في سوق العمل الخليجي، باتت مسألة ضرورية يفرضها واقع السوق الخليجية بل والسوق اليمنية والعربية عموماً نظراً للتطور المذهل في نظم وأساليب وطرق ومتطلبات العمل في القطاعات التجارية والصناعية والخدمية باعتبارها مهمة من المهام الملقاة على عاتق الدولة للقيام بها وتنفيذها بمساعدة القطاعات الاقتصادية الخاصة.

وتابعت الدراسة: رغم أن دول الخليج تعمل اليوم على إيجاد علاقة متوازنة بين سكانها والعمال الوافدين من حيث خفض عددهم وتغيير تكوينهم وأن الحكومة اليمنية تبذل جهوداً كبيرة لتوفير فرص عمل للعمال اليمنيين الذين تتوافر فيهم متطلبات السوق الخليجية، إلا أن مسألة انتقال العمالة اليمنية للعمل في السوق الخليجية تتحكم بها العديد من المعوقات منها تشريعية توجب البحث عن الأطر القانونية التي تنظم هذه المسألة في إطار اتفاقيات، إلى جانب معوقات مهنية وفنية متعلقة بجوانب التدريب والتأهيل.